عرض تطبيقات الأنظمة الرقمية في المصارف الجزائرية في إطار جهودها للتحول الرقمي

The presentation of Digital Systems Applications in the Algerian Banks as Part of their Efforts in the Digital Transformation

عواطف مطرف[1]
Aouatef METARREF
ANNABA -Badji Mokhtar University
awatif.metarref@univ-annaba.dz

إيمان بومود
Imene BOUMOUD
ANNABA -Badji Mokhtar- University
imene.boumoud@univ-annaba.dz

فاطمة الزهراء عنان
Fatma Zohra ANNANE
ANNABA -Badji Mokhtar- University
fatmazohra.annane@univ-annaba.dz

تاريخ الاستلام: 2020/11/19 تاريخ القبول: 2021/01/20 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع تطبيق الأنظمة الرقمية في المصارف الجزائريّة، حيث شرعت الدولة الجزائرية في العشرية الأخيرة من القرن الماضي في إصلاحات اقتصادية شملت جميع المجالات بما فيها إصلاح المنظومة البنكية، وعليه أضحى السير في خارطة الاقتصاد الرقمي من خلال عصرنة مصارفها عن طريق إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في أنشطتها مسعى ضروري لمواكبة التطورات في القطاع، وتجسدت هذه المساعي فعلا بظهور ممارسات عدة متعلقة بالصيرفة الإلكترونية على مستوى بعض المصارف الناشطة بالسوق الجزائرية، واستنادا للمنهج الوصفي التحليلي لمختلف معطيات الدراسة، خلصت إلى أن هذه الممارسات لا تزال بعيدة على ما تعرفه الساحة الدولية في هذا المجال، ويعود ذلك إلى تظافر العديد من المعيقات كعدم التحكم في مخاطر المعاملات الإلكترونية، عدم ثقة الزبائن في هذه المعاملات وقلة وعيهم بها، قلة خبرة العاملين بالمصارف بهذه المعاملات.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الرقمي، المصارف الإلكترونية، المصارف الجزائرية.

تصنيف JEL: P49، G21 .

Abstract

The study aims to highlight the digital system application in the Algerian banks, as the algerian government, in the last decade of the last century, initiated certain economic reforms in different areas, including banking system. Therefore, the use of the digital economy in the banks through incorporating ICT into their activities, has become a necessity to keep pace with the sector's developments, as we have noticed the emergence of several e-commerce practices in some banks operating in the Algerian market. Using a descriptive analytical approach, the study has concluded that such practices are still being developed compared to what is seen in the international area, which is due to a large number of interrelated obstacles such as the risk of electronic transaction, the customers' distrust and their lack of awareness in such transactions, and the employers' lack of experience in this field.

Keywords: the Digital economy, e-banks, the Algerian Banks.

P49, G21. JEL Classification:

[1] المؤلف المرسل

مقدمة

أصبح التحول الرقمي من الضروريات بالنسبة لكافة المؤسسات والهيئات التي تسعى إلى التطوير وتحسين خدماتها وتسهيل وصولها للمستفيدين، والتحول الرقمي لا يعني فقط تطبيق التكنولوجيا داخل المؤسسة بل هو برنامج شامل كامل يمس المؤسسة ويمس طريقة وأسلوب عملها داخلياً وأيضا كيفية تقديم الخدمات للجمهور المستهدف لجعل الخدمات تتم بشكل أسهل وأسرع.

لقد شهد العالم مؤخرا تقدما ملحوظا في شتى المجالات وخاصة في المجال الاقتصادي وذلك بفعل التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وما أحدثته من تحولات في السلوك والتعاملات ورفع أداء المؤسسات وعصرنة مختلف الأنشطة الاقتصادية لتكتمل بظهور ما يسمى بالاقتصاد الرقمي الذي يعتمد بالأساس على المعرفة وتقنيات المعلومات وشبكة الإنترنت، كما قد أتى هذا النوع من الاقتصاد بتطبيقات عديدة تحقق فوائد في جميع مجالات الحياة الداعمة للتنمية والتي من أبرزها المصارف الرقميّة (الإلكترونيّة) التي تدعم تمكين العميل بإدارة حساباته أو إنجاز أعماله مباشرة دون الحاجة لعامل مصرفي.

ولقد أضحت العديد من الدول ومن بينها الجزائر تسعى لمواكبة هذه التطورات والسير في خارطة الاقتصاد الرقمي من خلال عصرنة مصارفها عن طريق إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في أنشطتها، والتحول من العمل المصرفي التقليدي إلى العمل المصرفي الالكتروني الذي يعمل على تقريب الخدمة للعميل بإدخال مختلف وسائل الاتصال والتقنيات الالكترونية في تقديم الخدمات المصرفية والتي بدورها طورت طرق الدفع من تلك التقليدية كالدفع نقدا إلى طرق دفع إلكترونية لتصبح أكثر ملائمة لطبيعة هذا الاقتصاد الذي يعمل في بيئة إلكترونية، ولهذا أصبح لزاما على هذه المصارف أن تسير جنبا إلى جنب مع مختلف التطورات التكنولوجية والتقنية من أجل تطوير أدائها وخدماتها بما يتماشى ومتطلبات الاقتصاد الرقمي وتطبيقاته.

لقد شكلت الابتكارات الرقميّة والتقنيات في القطاع المصرفي تحديًا جديدًا للمصارف والهيئات الرقابيّة، تحتم عليها مواكبة التطور الرقمي حيث يتوجب تحديد المخاطر التشغيلية وتلك المتعلقة بالاستقرار المالي، وإيجاد سبل للحد منها وأيضًا حماية المستعملين لهذه التقنيات. وبناء على ما سبق ولمعالجة موضوع هذه المداخلة نطرح الإشكالية التالية:

فيما تتمثل أهم تطبيقات الأنظمة الرقميّة في المصارف الجزائرية؟ وما هي أهم المجهودات للنهوض بهذا القطاع في ظل الاقتصاد الرقمي؟

وقد تمخض من خلال هذه الإشكالية طرح الأسئلة التالية:

– ماهي العلاقة بين التحول للاقتصاد الرقمي والمصارف الالكترونية؟

– من خلال تطبيقات الاقتصاد الرقمي في الجزائر هل هناك وعي ومساعي جادة للتحول للاقتصاد الرقمي؟

–هل واقع الممارسات الإلكترونية في المصارف كإحدى تطبيقات الاقتصاد الرقمي في الجزائر يسمح بتحول ناجح للاقتصاد الرقمي ؟

فرضيات الدراسة

انطلاقا من التصور العام للإشكالية المطروحة والتساؤلات التي تفرعت عنها يمكن عرض الفرضيات التالية:

- **الفرضية الاولى:** لا يمكن التحول للاقتصاد الرقمي دون تواجد منظومة بنكية إلكترونية ناجحة على اعتبارها إحدى تطبيقات الاقتصاد الرقمي وشبكة لمرور بين مختلف المعاملات المالية لمختلف الفاعلين في الاقتصاد.
- **الفرضية الثانية:** هناك وعي كاف بضرورة التحول إلى الاقتصاد الرقمي لدى أصحاب القرار في الجزائر ومساعي جادة لتحقيق ذلك.
- **الفرضية الثالثة:** لا ترتقي تطبيقات الصيرفة الإلكترونية في المصارف الجزائرية إلى مستوى يسمح بتحول ناجح للاقتصاد رقمي.

أهمية الدراسة

يساهم الاقتصاد الرقمي بدرجة كبيرة في زيادة النمو الاقتصادي، وتتعدد تطبيقاته إلا أن أهمها التجارة الإلكترونية، التي يستحيل تطويرها بدون تواجد مصارف إلكترونية تجسد المعاملات المالية من خلالها، ويبقى الرقي بالمعاملات الإلكترونية في المصارف مرهونا بتطوير الوسائل التكنولوجية المستخدمة فيها و مستوى المعرفة لدى عاملها وفي المجتمع ككل و يزيد الوضع الراهن من الحالة الوبائية التي يشهدها العالم الحاجة للمصارف الإلكترونية كإحدى التطبيقات الاساسية للاقتصاد الرقمي، ويستمد الموضوع أهمية بالغة خاصة في الجزائر التي لازالت هذه الممارسات فيها غير متحكم بهاو تحتاج لمزيد من البحث و الدراسة.

منهجية الدراسة

اعتمدت الباحثات على المنهج الوصفي التحليلي بغرض التعرف على تطبيقات الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مع محاولة تقييمها ضمن جهود التحول إلى الاقتصاد الرقمي، للوصول إلى معيقاتها وتوصيات تطويرها والرقي بها، خاصة في ظل الوضع الراهن أين أصبحت التحولات الرقمية أمرا مفروضا في شتى المجالات في ظل أزمة صحية اجتاحت العالم وفرضت التباعد الجسدي وتقليص التعاملات الحضورية إلى أدناها.

فترة الدراسة

تراوحت فترة الدراسة ما بين سنة 2008- إلى 2018، حيث كانت بداية الدراسة من السنة التي أطلقت في غضونها وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، مشروع (E-ALGERIE)، الذي كان يهدف إلى تحقيق الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي في آفاق 2013، وصولا إلى عرض تقييمي لنتائج هذا المشروع حسب آخر تقرير تم صدوره من طرف لجنة الأمم المتّحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية للعام 2018.

الدراسات السابقة

-**مقال** (مجذوب بحوصي، وسفيان بن عبد العزيز، 2013) بعنوان: واقع وآفاق البنوك الإلكترونية (مع إشارة إلى مستقبلها في الجزائر).

بحثت هذه الدراسة في الدور الذي تلعبه البنوك الالكترونية في ترقية النشاط المصرفي وتفعيله نحو الأداء الجيد، من خلال تركيزها على إضاءة ثلاث جوانب رئيسية: إبراز أهمية البنوك الالكترونية في الدول ومدى ضرورتها، معرفة أسباب ودوافع استخدام الصيرفة الإلكترونية وفرص إقامته، و أخيرا إبراز متطلبات التحول للصيرفة الإلكترونية و صولا بطريقة استنباطية لاهم العراقيل التي تواجه المصارف الجزائرية لرقمنة نشاطها، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من العراقيل التنظيمية والتشريعية والتحكم في التقنيات التكنولوجية التي يجب إزالتها للتمكن من التحول الناجح للصيرفة الإلكترونية في الجزائر.

- **مقال** (حنان سلاوتي، 2014) المعنون بـ: الصيرفة الإلكترونية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر.

تناولت هذه الدراسة الموضوع من خلال التعرض للاقتصاد الرقمي وتطبيقاته على مختلف القطاعات، وعرض لماهية الصيرفة الإلكترونية كإحدى تطبيقات الاقتصاد الرقمي وأشكال خدماتها موضحة انعكاساتها الإيجابية على تكلفة الخدمة المصرفية ذاتها، وفي جزء أخير سلطت الضوء على شروع البنوك الجزائرية بممارسة الصيرفة الإلكترونية من خلال تبني فكرة النظام النقدي الإلكتروني، من خلال إنشاء مساهم لعدة بنوك جزائرية لإنشاء شركة تألية الصفقات البنكية والنقدية المشتركةSATIM ، والتي كانت لها مسؤولية تشغيل النظم

إلى أن بداية التحول إلى الصيرفة الإلكترونية في الجزائر كان بخطى متباطئة وممارسات تبقى بدائية ويبقى شق طويل لا بد من قطعه وتوفر إرادة لاستكماله.

-**مقال** (أحمد ضيف، وعامر بوعكاز. (2019). الموسوم بـ: نحو بناء اقتصاد رقمي من خلال تفعيل الصيرفة الإلكترونية بالجزائر-تحليل إحصائي للواقع والآفاق مع الإشارة لبعض التجارب الدولية الرائدة -. مجلة الاستراتيجية والتنمية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى أهمية ومساهمة البنوك الالكترونية في بناء الاقتصاد الرقمي القائم أساسا على تكنولوجيا المعلومات وشبكة الانترنت في الجزائر وكذا تقييم وضعية وواقع كل من البنوك الالكترونية وتطبيقات الاقتصاد الرقمي وعلى رأسها التجارة الالكترونية من خلال عرض وتحليل بعض المعطيات الإحصائية للبنية التحتية للبنوك الالكترونية والاقتصاد الرقمي مقارن لبعض الدول الجزائر والمنشورة من طرف Internet World Stats، وانتهت الدراسة بعرض تجربة بريطانيا كنموذج رائد في مجال الصيرفة الالكترونية والاقتصاد الرقمي، وقد تم التوصل إلى العديد من النتائج أهمها أن الجزائر لا تزال بعيدة عن المستوى الذي وصلت إليه أغلب الدول في مجال الخدمات المصرفية الالكترونية وتطبيقات الاقتصاد الرقمي، حيث أنها تسجل تأخر في نسبة استخدام التجارة الالكترونية ووسائل الدفع الحديثة الداعمة لها.

-**مقال** (عبد الرزاق براهيمي، عبد المالك هبال، ومنصف شرفي، 2020) بعنوان: أهمية استخدام وسائط الصيرفة الإلكترونية في تطوير الخدمات المصرفية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري بولاية سطيف.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية استخدام وسائط الصيرفة الالكترونية في تطوير الخدمات المصرفية في البنوك التجارية العمومية من وجهة نظر موظفيها، وقد استخدمت الدراسة أداة الاستبان الذي و جه لعينة حجمها 85 مفردة من موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري بمدينة سطيف، وقد خلصت النتائج أن هناك اتفاق تام لدى موظفي البنوك محل الدراسة على أهمية استخدام وسائط الصيرفة الإلكترونية في تطوير الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن، كما بينت النتائج عدم وجود اختلاف في إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بأهمية استخدام وسائط الصيرفة الالكترونية تعزى لمتغيري السن والمستوى التعليمي.

وتنفرد الدراسة الحالية عن كل الدراسات السابقة بالتعرض للصيرفة الإلكترونية في الجزائر ضمن مشروعها الخاص بالانتقال للاقتصاد الرقمي (E-ALGERIE)، وعرض إمكانياتها التكنولوجية وحدود استغلالها في التحول المصرفي الرقمي، إضافة إلى الخوض في التفرقة والضبط المفاهيمي لكل من مصطلح المصارف الرقمية والمصارف الإلكترونية واستعراض ما تم إنجازه لتحقيق هدف التحول الرقمي إلى غاية 2018.

1. مفاهيم عامة حول الأنظمة الرقمية

يرتكز الاقتصاد الرقمي في تطبيقه على أبعادٍ متعددة لعل من أبرزها الانتشار الواسع والسريع للشبكة العنكبوتية والتي تتيح للناس والأعمال على حدٍ سواء استكشاف العالم وإجراء

عملياتٍ تجاريةٍ معقدةٍ ومتعددةٍ في الوقت نفسه، حيث يمكن للناس شراء ما يريدون من أي مكانٍ بالعالم دون الحاجة إلى الذهاب إلى محلات التسوق مباشرةً، الاقتصاد الرقمي الجديد هو اقتصاد مبنيٌ على نظام يحركه وينظمه المعرفة وانتشار المعلومة والسيطرة عليها، حيت تتنافس الشركات على استقطاب المواهب البشرية ورأس المال البشري المؤهل والذي بدوره يعطي الموظفين فرصة أكبر نحو التغيير (مخيمر، 2020).

1.1. تعريف الاقتصاد الرقمي

هو ذلك النوع من الاقتصاد الذي يقوم في مجمل عملياته على المعلومات، ويستند في أغلب خطواته على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ألغت كل الحدود والحواجز أمام تدفق المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من وإلى أي نقطة في العالم، وفي أي وقت. يتميز الاقتصاد الرقمي بدخول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف الأنشطة الاقتصادية. ويسمح الاقتصاد الرقمي بإرسال واستقبال أي مبلغ من العملات الإلكترونية لحظياً في أي زمان ومكان. كما يوفر الاقتصاد الرقمي ميزة الإفصاح والشفافية والحياد لجميع المعلومات الخاصة بمعاملات العملة الرقمية. ومن مميزات الاقتصاد الرقمي أنها تعتمد على العقول البشرية بشكل رئيسي، أما بقية العناصر الأخرى المتصلة بالمعاش وأسلوب الحياة وغيرها فتعد مساندة أكثر من كونها فاعلة أو محركاً أساسياً (مصطفى البار و علي المرحبي، 2019) .

2.1. خصائص الاقتصاد الرقمي

من أبرز خصائص وسمات الاقتصاد الرقمي الانتشار الكبير لحجم البيانات بالإضافة الى الأمن المعلوماتي الخاص بذلك، ما ينتج عن ذلك ترابطٌ بين كمياتٍ غير مسبوقة من البيانات، بالإضافة إلى تنفيذ الاستراتيجيات التي من شأنها تسخير هذه المعلومات وتحليلها وتفسيرها بشكلٍ فعال، لذا سيصبح الأمن الخاص بالمعلومات أكثر أهميةً للحفاظ على هذه البيانات القيّمة آمنة في الاقتصاد الرقمي، مما سينتج عن التقنية الرقمية إنشاء بنى تحتية جديدة خاصة بها، ومن السمات الأخرى لهذا الاقتصاد الطلب المتزايد على التطبيقات والأجهزة التي تساعد على الاتصال السريع بالمعلومات بحيث ستصل إلى **1.9** تريليون دولار في عام 2020، مما يعود بالفائدة على جميع أنواع الصناعات وستتجاوز إيرادات الإنترنت في قطاعي التكنولوجيا والاتصالات وستزداد المبيعات أيضًا إلى **309** مليار دولار بحلول عام **2020**، وستمثل الهواتف المحمولة واللوحية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة فائقة السرعة أكثر من **80**% من إنفاق الأجهزة. (مخيمر، 2020).

3.1. تطبيقات الاقتصاد الرقمي

تتمثل تطبيقات الاقتصاد الالكتروني فيما يلي : (ضيف و بوعكاز، 2019، صفحة 128)

1.3.1 التجارة الإلكترونية: حيث تعرف التجارة الإلكترونية بأنها كل معاملة تجارية بين البائع والمشتري اهتمت فيها شبكة الإنترنت بصفة إجمالية أو جزئية كالتزود بمعلومات تخص خدمة أو سلعة معينة لاقتنائها لاحقا ويتم التسديد إلكترونيا سواء بصك ورقي عند التسليم أو بطرق أخرى.

2.3.1 الحكومة الالكترونية: بمعنى رقمنة الأجهزة والمكاتب الحكومية، فيلجأ المتعاملون مع هذه المكاتب إلى الطرق الالكترونية سواء في طلب، استخراج الوثائق المدنية والشخصية من جهة وكذا الاطلاع ودفع المستحقات الحكومية المفروضة ا(لضرائب والرسوم...إلخ)

3.3.1 الاستثمار الإلكتروني: هو ذلك الاستثمار الذي يعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتداول وتبادل المعلومات المالية والاستثمارية الإلكترونية فوريا مما يقلل من مخاطر الاستثمار ويزيد من الشفافية في المعلومات ويقلل من تكلفة ووقت الصفقات الاستثمارية، كما تستخدم الإنترنت في التعرف على المؤشرات الاقتصادية والعالمية والمحلية فوريا وعلى مدى 24 ساعة.

2. مفاهيم عامة حول المصارف الإلكترونيّة

مع بداية الانتقال إلى عصر المعرفة والمعلومات، ومع ظهور التجارة الالكترونية في ضوء الاستخدام الواسع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، عرفت الصناعة المصرفية تطبيق نظم ووسائل جديدة حققت السرعة في الاستفادة القصوى مما تتيحه هذه التكنولوجيا الحديثة، وتمثلت أساسا في الاستخدام الواسع لوسائل الدفع والسداد الالكترونية.

1.2. الضبط المفاهيمي للمصارف الإلكترونيّة

يستخدم اصطلاح المصارف الإلكترونية (Electronic Banking) أو مصارف الإنترنت (Internet Banking) كتعبير متطور وشامل للمفاهيم التي ظهرت مع مطلع التسعينات كمفهوم الخدمات المالية عن بعد او المصارف الالكترونية عن بعد (Remote Electronic Banking) أو المصرف المنزلي (Home Banking) أو المصرف على الخط (Online Banking) أو الخدمات المالية الذاتية (Self – Service Banking) ، وجميعها تعبيرات تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم وانجاز أعمالهم المتصلة بالمصرف عن طريق المنزل أو المكتب او أي مكان آخر وفي الوقت الذي يريد الزبون (ربوح و غردة، 2008)، ويعبر عنه بعبارة (الخدمة المالية في كل وقت ومن أي مكان) ، وقد كان الزبون عادة يتصل بحساباته لدى المصرف ويتمكن من الدخول إليها وإجراء ما تتيحه له الخدمة عن طريق خط خاص ، وتطور المفهوم هذا مع شيوع الانترنت اذ

أمكن للزبون الدخول من خلال الاشتراك العام عبر الانترنت، لكن بقيت فكرة الخدمة المالية عن بعد تقوم على أساس وجود البرمجيات المناسبة داخل نظام كمبيوتر الزبون، بمعنى أن المصرف يزود جهاز العميل (الكمبيوتر الشخصي PC) بحزمة البرمجيات – إما مجانا أو لقاء رسوم مالية – وهذه تمكنه من تنفيذ عمليات معينة عن بعد (المصرف المنزلي)، أو كان العميل يحصل على حزمة البرمجيات اللازمة عبر شرائها من الجهات المزودة، وعرفت هذه الحزم باسم برمجيات الإدارة المالية الشخصية (Personal-Financial-management PFM) مثل حزمة (Microsoft's Money) وغيرها وهذا المفهوم للخدمات المالية عن بعد هو الذي يعبر عنه واقعيا بمصرف الكمبيوتر الشخصي (PC banking) وهو مفهوم وشكل قائم ولا يزال الأكثر شيوعا في عالم العمل المصرفي الإلكتروني.

كما أن الصيرفة الإلكترونية، أو المصارف الإلكترونية، مصارف على الخط، مصارف عن بعد، مصارف الإنترنت، كلها اصطلاحات تؤدي ذات المقصود، مع فرق في درجة "الإلكترونية" في أعمالها، إذ نجد مصارف تعمل كلية على الخط، فهي بالتالي مصارف افتراضية، ومصارف أخرى تقدم خدمات بالطرق الإلكترونية بالإضافة إلى عملها بالطرق التقليدية (ربوح و غردة، 2008).

ومهما كانت درجة "الإلكترونية" على المستويات الجزئية، فإن عالم الوساطة المالية عرف تحولا نوعيا غير من أبعاد وأهداف استراتيجيات المصارف في السنوات القليلة الأخيرة. وكان ذلك نتيجة منطقية لثورة التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال وعولمة الأسواق المالية والمصرفية.

والمقصود بالصيرفة الإلكترونية هو إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية، أي باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة، سواء تعلق الأمر بالسحب أو بالدفع أو بالائتمان أو بالتحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف. وفي ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون العميل مضطرا للتنقل إلى البنك، إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع مصرفه وهو في منزله أو في مكتبه، وهو ما يعني تجاوز بعدي المكان والزمان (سفر، 2006، صفحة 157).

تعددت تعريفات الصيرفة الإلكترونية والتي نذكر منها ما يلي:

- "هي إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية، أي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة، سواء تعلق الأمر بالسحب أو الدفع أو الائتمان أو التحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية أو غير المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف، وفي ظل هذا النمط من الصيرفة الإلكترونية لا يكون العميل مضطرا للتنقل إلى البنك، إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع

مصرفه وهو في منزله أو في مكتبه، وهو ما يعني تجاوز بعدي المكان والزمان" (مرزيق و معموري، 2008).

- "العمل المصرفي الالكتروني يضم كافة العمليات أو النشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الإلكترونية أو الضوئية مثل : الهاتف والحاسب والصراف الآلي والأنترنت والتلفزيون الرقمي وغيرها، وذلك من قبل المصارف أو المؤسسات، وكذلك العمليات التي يجريها مصدرو البطاقات الالكترونية وأيضا المؤسسات التي تتعاطى التحويلات النقدية الكترونيا." (مرزيق و معموري، 2008)

وتجدر الإشارة لضرورة التفرقة المفاهمية بين المصارف الإلكترونية و المصارف الرقمية (Digital Banking) وهي تلك المصارف التي تشمل التحول الرقمي في جميع البرامج والنشاطات التي تجريها المؤسسات المالية و عملائها (www.meemapps، 2020)، و بالتالي فهي مرحلة أكثر تطورا من الصيرفة الإلكترونية، والتي لا تزال هدفا منشودا محليا، ومرحلة مبدئية للتحول الرقمي المصرفي للوصول للمصارف الرقمية، وهو ما يجعل تركيز الدراسة على المصارف الإلكترونية ضروري للحكم على جهودها للتحول الرقمي.

2.2. أنماط المصارف الإلكترونية هناك ثلاثة صور أساسية للمصارف الالكترونية على الانترنيت وهي: (ضيف و بوعكاز، 2019، صفحة 124)

1.2.2 الموقع المعلوماتي: وهو المستوى الأساسي للمصارف الالكترونية أو ما يُسمى بالحد الأدنى من النشاط المصرفي الالكتروني، ويقوم المصرف بعرض وتسويق الخدمات والمنتجات المصرفية على الانترنيت؛

2.2.2 الموقع الاتصالي أو التفاعلي: يسمح موقع المصرف الالكتروني بنوع من التبادل الاتصالي بينه وبين عملائه، وهو عبارة عن اتصال محدود بشبكة وأنظمة المعلومات الداخلية للمصرف، مثل هذه الخدمات طلب كشف الحساب، تقديم طلب الحصول على تسهيلات ائتمانية، تغيير العنوان والبريد الالكتروني؛

3.2.2 الموقع التبادلي: هذا المستوى هو الذي يمكن للمصرف الإلكتروني فيه ممارسة خدماته وأنشطته في بيئة إلكترونية، حيث تشمل هذ الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته وإدارتها وإجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير، وإجراء تحويلات بين حساباته مع جهات خارجية.

3.2. خصائص الصيرفة الالكترونية

تتصف عمليات الصيرفة الالكترونية بعدد من الخصائص نذكر أهمها فيما يلي: (براهيمي، هبال، و شرفي، 2020، الصفحات 5-6):

- **التطور السريع** :نظرا لارتباطها بالتطور التكنولوجي المستمر، وتلبية توقعات العملاء المتغيرة بشكل دائم.
- **تتسم الصيرفة الالكترونية بالطبيعة الدولية** :لأنها مقبولة من جميع الد ول وتتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم، لذلك فهي تساهم في توسيع قاعدة العملاء.
- **الانسيابية في العلاقة بين العميل والبنك** :من خلال قنوات التفاعل الالكترونية.
- **سهولة الدخول للأسواق الجديدة** :توفير إمكانية الوصول إلى جميع الأسواق العالمية، وكذا العملاء في أي مكان.
- **إلغاء الحواجز الجغر افية** :من خلال تقديم خدمات عالمية تصل إلى أبعد نقطة في الكرة الأرضية.

3. و اقع الاقتصاد الرقمي والخدمات الإلكترونية في المصارف الجز ائرية

في غضون سنة **2008**، أطلقت وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، مشروعًا أطلق عليه (E-ALGERIE)، إذ كان يهدف إلى تحقيق الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي في آفاق **2013**، والوصول إلى تحقيق رقم أعمال بـ **8** مليار دولار من خلال التبادلات التجارية الالكترونية، أي ما يُعادل **8** في المائة من الناتج الداخلي. ولقد احتلت الجزائر مؤخرًا المرتبة **150** عالميًا في المؤشر العالمي للخدمات الإلكترونية الذكيّة (لشموت، 2019).

1.3 **نبذة عن مشروع الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي**(E-ALGERIE)

يوفّر هذا المشروع للقطاع حسب الدراسات الأوّلية، التي أسفرت أن حوالي مائة ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر سنويًا، واعتمد في ذلك على القفزة النوعية والكميّة في اشتراكات الهاتف المحمول، الذي بلغ في ذلك الوقت أي في سنة **2008**، حدود 32 مليون مشترك، أمّا خدمة الإنترنت "أدياسال" الخاصّة بالهاتف الثابت فقد بلغت حوالي **800** ألف مشترك. (لشموت، 2019)

انسجامًا مع التطوّرات التكنولوجية والاقتصادية الحاصلة في العالم، سعت الحكومات المتعاقبة في الجزائر، إلى وضع توصيات وقرارات من شأنها تشجيع الاقتصاد الرقمي، وسُبل تطوير التجارة الالكترونية، وآليات الانتقال من الاقتصاد المادّي إلى الاقتصاد الرقمي.

تمتلك الجزائر في مجال التكنولوجيا والاتصالات، ثلاثة متعاملين في مجال الهاتف المحمول، تُوفّر خدمات الجيلين الثالث والرابع، ومؤسّسة عمومية تحتكر قطاع الهاتف الثابت، وتُغطّي الألياف البصرية على مساحة 149500 كلم. إذ بلغ حجم الاستثمار خلال السنوات الأخيرة في

البلاد 1.32 مليار دولار، حيث تتوفّر الجزائر على شبكة من الكوابل الأرضية، قادرة على تقديم تدفّقٍ عالٍ للإنترنت، إضافة إلى ثلاثة كوابل بحريّة للألياف البصرية، تمتدّ إلى إسبانيا من خلال الخط الرابط بين وهران وفالنسيا، وبين الجزائر العاصمة وبالما، والخطّ الفرنسي الرابط بين مدينة عنابة ومرسيليا، وبحسب وزارة البريد وكما يبينه الشكل رقم 01 أدناه و ذلك حتى بداية سنة 2019، يبلغ مشتركو الجيل الثالث 19,239,448 مشترك، ومشتركو الجيل الرابع 20,621,452 مشترك، أما مشتركو الإنترنت للهاتف الثابت فبلغ عدد 3,063,835 مشترك في الجزائر.

الشكل 01: مشتركي الإنترنت في الجزائر إلى غاية 01 جانفي 2019.

المصدر: https://www.mpttn.gov.dz/ consulté le 14/**11**/**2020** à 13 : 30

ويعود التأخر في تنمية قطاع الاقتصاد الرقمي، إلى عدم توظيف كامل القدرات اللوجستية التي تتوفّر عليها الجزائر؛ إذ أنّها تمتلك 60 ألف كلم من الألياف البصرية طاقة استخدامها لا تتعدّى 10 إلى 15 في المائة، ولا يتجاوز استغلالها إلا في المكالمات الهاتفية وتسجيل بعض المعلومات والبيانات.

حيث وفي مقابل هذه الإمكانيات، احتلت الجزائر المرتبة 150 عالميًا في المؤشّر العالمي للخدمات الإلكترونية الذكيّة، الصادر عن لجنة الأمم المتّحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية للعام 2018. وهي مرتبة متدنّية، على اعتبار أن 193 دولة شملها الترتيب والتقييم. (لشموت، 2019)

ويرجع العديد من الباحثين المختصين التأخر في تنمية قطاع الاقتصاد الرقمي بالجزائر، إلى عدم توظيف كامل القدرات اللوجستية التي تتوفّر عليها الجزائر؛ إذ أنّها تمتلك **60** ألف كلم من الألياف البصرية طاقة استخدامها لا تتعدّى **10** إلى **15** في المائة، ولا يتجاوز استغلالها إلا في المكالمات الهاتفية وتسجيل بعض المعلومات والبيانات.

2.3. واقع الخدمات المصرفية الإلكترونية في الجزائر

إن تطوير الخدمة المصرفية في الجزائر له أثر كبير على الاقتصاد الجزائري كما أن له أهمية بالغة على الجهاز المصرفي تبرز فيما يلي : (بحوصي و بن عبد العزيز، 2013، صفحة 220)

- محاربة الاقتصاد الموازي؛
- إيجاد وتطوير التجارة الالكترونية في الجزائر؛
- المساهمة في نجاح الحكومة الالكترونية؛
- تعزيز الشفافية من خلال استعمال شبكة الانترنت؛
- تفعيل بورصة القيم المنقولة من خلال إقامة سوق مالية الكترونية وإقامة أنظمة دفع الكترونية.

لقد شرعت الجزائر منذ سنوات عدة في إصلاحات اقتصادية شاملة مست المنظومة المالية والمصرفية وذلك من أجل مواكبة مختلف التطورات التقنية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانتشار الواسع في استخدام شبكة الانترنت والتي أدت بدورها بشكل مباشر إلى تغيير في طرق ووسائل تنفيذ الأنشطة الاقتصادية، ولمعرفة واقع الخدمات المصرفية الالكترونية والاقتصاد الرقمي في الجزائر نبين أهم المساعي والانجازات التي قامت بها الدولة منذ سنة 1995 إلى يومنا هذا لعصرنة خدماتها البنكية وتهيئة البنية التحتية للاقتصاد الرقمي والمتمثلة أساسا في شبكة الانترنت وتكنولوجيا المعلومات والتي من أهمها: (ضيف و بوعكاز، 2019، صفحة 131)

1.2.3 شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك (SATIM) : تأسست شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك (SATIM) سنة **1995** من خلال تجمع عدة مصارف وهي : CPA, CNEP, BADR, BDL, BEA, BNA, وتتمثل مهامها في: تحديث التقنيات المصرفية؛ تطوير تسيير النقد ما بين المصارف؛ عصرنة طرق الدفع؛ ترقية المعالجة بين المصارف. (سلاوتي، 2014، صفحة 28)

أما الأعمال التي تضطلع بها شركة (SATIM) فهي إدماج الموزعات الآلي(DAB) في البنوك التي تشرف عليها؛ صناعة البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب حسب المقاييس المعمول بها دوليا وطبع الإشارة السرية، ويتم ذلك من خلال إجراء عقد بين المصرف و (SATIM) الذي يحدد التزام الطرفيين خاصة فيما يتعلق بآجال وإجراءات التسليم، أضف إلى هذا عملية الربط

بين الموزعات الآلية DAB ومصالح شركةSATIM بواسطة شبكة اتصال تسمح بالقيام بعمليات السحب.

2.2.3 شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية (AEBS: Algeria E-Banking Service) والتي أنشأتها الجزائر سنة 2004 بشراكة مع المجموعة الفرنسية (Diagram-Edi) الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالمصارف الالكترونية وهدفها هو تطوير نظام المصرف الالكتروني في الجزائر. (ضيف و بوعكاز، 2019، صفحة 131)

3.3.3 نظام المقاصة الإلكترونية (ATCI**):** حدد هذا النظام بمقتضى قانون رقم 05-06 الصادر في ديسمبر 2005، وقد دخل نظام المقاصة الإلكترونية حيز التطبيق في ماي 2006، ويسمح هذا النظام بتبادل كل وسائل الدفع الخاصة بالجمهور العريض (شيكات، أوراق تجارية، تحويلات، اقتطاعات آلية، عمليات على البطاقات)، ويسير نظام ATCI من طرف مركز المقاصة بين المصارف "CPI "، ويهدف هذا النظام إلى جعل مختلف عمليات التحويل تتم بشكل أوتوماتيكي، وربح الوقت والتكاليف وذلك بالانتقال من الصفة المادية إلى غير المادية.

كما عملت الجزائر على تعزيز أنظمة الدفع، وهذا منذ سنة 2016 ، حيث بلغ عدد أجهزة الدفع التي تم نشرها خلال هذ السنة حوالي 5000 جهاز دفع من أجل عصرنة النظام المصرفي وتوسيع استخدام البطاقة المصرفية الذهبية، وضمن إطار استراتيجية الدولة الجزائرية من أجل عصرنة وتطوير نوعية الخدمات الموفرة للمواطن الجزائري، سعت مؤسسات الدولة على تطوير وعصرنة خدماتها، منها مؤسسة بريد الجزائر التي سعت على تعميم استعمال البطاقة المغناطسية، ونشر الشبابيك الآلية وجهاز الدفع الالكتروني TPE حيث لدينا سنة 2019: (MPTT، 2020)

- 508 492 بطاقة سحب (بطاقة مغناطيسية) ؛
- أكثر من 5 ملايين بطاقة دفع (بطاقة الذهبية)، بإنتاج متواصل لتغطية كافة زبائن البريد؛
- 1376شباك آلي للأوراق المالية، لتقديم خدمات متعددة، تسمح هذه الشبابيك الآلية بإجراء 880 508 33 معاملة مالية سنويا، أي 386 مليار دينار جزائري في المعاملات النقدية الالكترونية؛

ويجري تدعيم حظيرة الشبابيك الآلية بفضل اقتناء 1000 تجهيز جديد مبرمج للبسط خلال السنة الجارية؛ كما أطلقت "بريد الجزائر"، بالشراكة مع المؤسسة العمومية الاقتصادية "ENIE"تسويق 000 50 صراف للدفع الالكتروني يجري صنعها في الجزائر.

3.3. لمحة عن الخدمات الالكترونية لبعض المصارف الجزائرية

بادرت بعض المؤسسات المصرفية والمالية إلى تقديم بعض الخدمات الالكترونية عبر شبكة الانترنت من خلال موقعها الالكتروني بهدف عصرنة وتطوير خدماتها كعمليات الدفع والتسديد وغيرها من الخدمات الالكترونية وفيما يلي توضيح لبعض أهم المصارف التي بادرت والتي كانت لها أسبقية تقديم خدماتها الكتروني:(E-Bbanking)

الجدول 01: بعض الخدمات الإلكترونيّة لعض المصارف الجزائر.

البنك الوطني الجزائري الالكتروني (e-BNA)	بنك التنميّة المحليّة الالكتروني (e-BDL)
"BNA.net" هي خدمة دائمة وآنية تسمح لكم بالولوج الى حساباتكم المصرفية بنقرة بسيطة وبكل أمان، 24 **ساعة/24 و 7أيام/7** من خلال الرابط"ebanking.bna.dz" ، أو عن طريق تحميل تطبيق الهاتف المحمول "BN @ tic" على متجرPlay Store عن طريق إدخال "BNAtic" ❖ **مميزاتها:** - تسمح بمتابعة تعاملاتكم المصرفية من أي مكان يتواجد فيه الزبون؛ - تضمن تأمين تعاملات الزبون المصرفية من خلال رقم سري شخصي؛ - الولوج إلى الحسابات المصرفية بنقرة بسيطة على الأنترنت أو من خلال الهاتف الذكي؛ - اختيار نوعية العمليات التي يريد الزبون القيام بها حسب باقات الخدمات المتوفرة(pack Net+pack Net) . ❖ **الخدمات:** تتنوع حسب الباقة المختارة (pack Net, pack Net+): - الاطلاع على الحسابات وتاريخ مفصل عن الرصيد لفترة 23 شهرا؛ - اصدار تحويلات إلى الغير؛ - طلب دفتر الشيكات والبطاقة المصرفية الخاصة بالزبون؛ - الاعتراض على البطاقة المصرفية (CIB)؛ - التسديد الجبائي عبر الانترنت؛ - خدمة الرسائل الالكترونية قصد التواصل مع المصرف.	هو اشتراك الذي يسمح بالاطلاع على الحسابات المصرفية في أي وقت أو القيام بعمليات بنكية دون عناء التنقل إلى الوكالات عن طريق الانترنت أو بواسطة هاتف نقال. ❖ **مميزاتها:** - مضمون، سريع وآمن؛ -بسيط الاستعمال؛ - امكانية الجمع بين الحسابات؛ - متوفر 24 ساعة/24 و7ايام/7. ❖ **أنواع الاشتراكات:** - زبون خاص: pack e-BDL / e-BDL+ - الزبائن ال مهنيون pack e-BDL pro / e-BDL pro+ -زبائن المؤسسات pack e-BDLcorporate / e-BDLcorporate+ ❖ **الخدمات:** - الاطلاع على الرصيد؛ الاطلاع على آخر العمليات المصرفية (السحب، الدفع ...الخ)؛ - تحويل العملة الصعبة؛ - المحاكاة؛ - الاتصال بالمصرف.

المصدر: من إعدادا الباحثات بالاعتماد على : -https://www.bdl.dz/Algerie/arabe/e-banking.html

- https://www.bna.dz/ consulté le 15/**11**/20**20** à 17 : 00

4.3. الآفاق المستقبلية للمصارف الالكترونيّة في الجزائروأهم العراقيل التي تواجهها

بعد أن أدركت الجزائر مؤخرا ضرورة توظيف التقنيات الحديثة في مختلف نشاطاتها الاقتصادية والدخول لعالم الاقتصاد الرقمي للنهوض بالاقتصاد الوطني بذلت ولا زالت تبذل جهودا لترقية أنشطتها الاقتصادية ومنظومتها المصرفية حيث أخذت البنوك مبادرة إنشاء شركة خاصة تعمل على تركيب أجهزة الدفع الالكتروني للتجار مجانا مقابل دفع اشتراك شهري بقيمة 500 دج وهذا من أجل ترقية وتطوير خدماتها وتعميم ثقافة استعمال بطاقات الدفع الالكترونية في الأفاق المستقبلية.

1.4.3 الآفاق المستقبلية للمصارف الالكترونيّة في الجزائر

قامت المصارف مؤخرا بتوقع اتفاقيات مع بعض الشركات لدفع مختلف الفواتير مثل اتفاقية مجمع سونلغاز والبنك الوطني الجزائري المتعلقة بفتح المجال للزبائن بدفع فواتير الكهرباء والغاز الكترونيا في أفاق 2018 .كما قد تم المصادقة مؤخرا ضمن قانون المالية 2018 على مشروع قانون التجارة الالكترونية الذي تضمن عدة أحكام لضمان أمن التجارة الالكترونية مع تحديد التزامات الممونين والعملاء الإلكترونيين، وينص مشروع القانون أولا على أن التسجيل في السجل التجاري وتحديد موقع على شبكة الإنترنت شرطان أساسيان لممارسة التجارة الالكترونية.

وفي سياق عصرنة الأنظمة المالية، تم إنشاء نظام معلوماتي ممركز للمالية العمومية يخص أساسا إدارة الضرائب، إدارة الميزانية وإدارة المحاسبة، مع تعميم وسائل الدفع الالكتروني وتطوير الأنظمة المعلوماتية للبنوك وشركات التأمين، زيادة على عصرنة جهاز الجمارك، حيث تم ربط البنوك بقاعدة البيانات للمديرية العامة للجمارك بغرض تبادل المعلومات بصفة آنية والتأكد من نجاعتها، إضافة إلى قاعدة بيانات الإدارة الجبائية. وبهذا تم فتح المجال للملزمين بالضريبة بالقيام بتصريحاتهم الجبائية الكترونيا في انتظار الاستفادة قريبا من الدفع عن بعد في إطار عملية نموذجية من المقرر أن تعمم عبر كافة مراكز الضرائب مستقبلا .

كما يمكنهم تصفح البوابة الالكترونية بأنفسهم عبر الموقع www.jibaytic.mfdgi.gov.dz وأخذ موعد وملئ استمارة انضمام واستعادة كلمة السر على مستوى مركز الضرائب للقيام بعملية تصريح جبائي عن بعد من المنزل و طبع إشعار بالدفع، كما ستسمح بوابة التصريح عن بعد بتسهيل العلاقات بين الإدارة الجبائية والخاضعين

للضريبة إذ يكمن تصفحه على مدار 24 ساعة وطوال أيام الأسبوع مع تفادي عناء التنقل وإعلام الملزمين بالضرائب برزنامتهم الجبائية المحينة. (ضيف و بوعكاز، 2019، صفحة 137)

2.4.3 العراقيل التي تواجه تطبيق التكنولوجيا في البنوك الجزائريّة

إن أهم العراقيل التي تعيق تطبيق التكنولوجيا في البنوك الجزائرية هي :(بحوصي و بن عبد العزيز، 2013، صفحة 222)

انخفاض ثقة الزبائن اتجاه النظام الحديث للإعلام الآلي والاتصال؛ قلة الوعي المصرفي للعملاء وإطارات المصارف لمزايا الصيرفة الالكترونية؛ عدم الثقة في التسديد بالوسائل الالكترونية؛ غياب مناخ المنافسة الكاملة بين المصارف في الجزائر؛ عدم توفر إطار قانوني لتنظيم آلية العمل المصرفي الالكتروني؛ قلة الخبراء والإطارات في مجال التقنية المصرفية الحديثة؛ تعدد المخاطر المترتبة على تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية؛ عدم توفر الحماية الكافية لتأمين سلامة نقل المعلومات والتحويلات المالية.

خاتمة

يمثل المصرف الالكتروني أحد مواضيع الاقتصاد الرقمي القائم على أساس التجارة الالكترونية وتقنية المعلومات، فهذه الأخيرة هي التي أكدت الوجود الحقيقي والواقعي للمصرف الالكتروني باعتباره يعتمد على وسائل الاتصال الحديثة ومختلف الوسائل التقنية في تنفيذ وإدارة نشاطاته عن طريق شبكات معلوماتية أبرزها الانترنت .ومع اتساع استخدام الانترنت في العالم والتي أثرت بشكل كبير على جميع المجالات وخاصة الاقتصاد العالمي تحتم على الدول ضرورة تغيير أنشطتها الاقتصادية وبالتالي التوجه نحو رقمنة الاقتصاد لمواكبة التطورات الحاصلة.

كما تعد المصاف الالكترونية واحدة من أهم مؤشرات النهضة الاقتصادية وذلك لإسهامها في تطوير متطلبات الاستثمار والتنمية وكذا في بناء الاقتصاد الجديد وتدعيم تطبيقاته خصوصا عمليات التجارة الالكترونية فقد أصبح من اللازم وجود هذا النوع من المصارف الذي يتماشى ومعطيات الاقتصاد الرقمي. وعليه فإن تطوير الخدمات المصرفية بما يتماشى والتطورات التقنية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر يعد أمرا ضروريا لما له من أثر كبير على الاقتصاد الجزائري وخصوصا على الجهاز المصرفي.

ومن خلال عرض لواقع تطبيقات الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية تأتي إجابة فرضيات الدراسة:

- بإثبات الفرضية الأولى حيث لا يمكن التحول للاقتصاد الرقمي دون تواجد منظومة مصرفية إلكترونية ناجحة على اعتبارها إحدى تطبيقات الاقتصاد الرقمي وشبكة لمرور بين مختلف المعاملات المالية لمختلف الفاعلين في الاقتصاد.
- بنفي الفرضة الثانية حيث هناك وعي بضرورة التحول إلى الاقتصاد الرقمي لدى أصحاب القرار في الجزائر لكنه غير كاف ومساعي منذ 2008 عجزت على تحقيق التحول للاقتصاد الرقمي.
- إثبات الفرضية الثالثة بأنه لا ترتقي تطبيقات الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية إلى مستوى يسمح بتحول ناجح للاقتصاد رقمي.

النتائج

- التحول الرقمي لم يعد خيارا بل أصبح ضرورة، وباتت المصارف مجبرة على تسريع وتيرة التحول الرقمي والذي أصبح أساسياً لمواجهة مخاطر مستقبلية غير منظورة مثل ما يحدث حالياً في زمن الكورونا.
- تقنيات الامن التقليدية لم تعد مناسبة لمواجهة مخاطر التعاملات المصرفية الإلكترونية، وبالتالي يقتضي الأمر ضرورة تعزيز الامن الإلكتروني.
- الانتقال إلى رقمنة المصارف يقتضي تجاوز تحديان أساسيان يمنعان المصارف من تسريع وتيرة التحول، وهما الحفاظ على العلاقة مع الزبائن لا سيما التقليديين منهم، والحاجة إلى ضخ استثمارات كبيرة تتعلق بشراء البرامج اللازمة وتأهيل الموظفين والتسويق.
- رغم مشروع الانتقال (E-ALGERIE) منذ 2008، إلا أن الجزائر بعد 10 سنوات من بداية المشروع احتلت مرتبة متدنية (المرتبة 150 عالميًا من أصل 193 دولة) حسب المؤشّر العالمي للخدمات الإلكترونية الذكيّة، الصادر عن لجنة الأمم المتّحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية للعام 2018.
- وفي الختام، فإن الجزائر تعَدّ مستوردًا صافيًا ومستهلكًا للرقمنة بدلًا من كونها فاعلا أساسيا في تطوير أصول وخدمات الرقمنة. ولكن تظل الفرصة سانحة أمامها لجني ثمار التحول الرقمي عبر تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص والأفراد.

الاقتراحات

- استغلال الوضعية الوبائية الحالية في الجزائر التي بينت الحاجة للرقمنة في شتى المجالات لاستكمال مشاريع الصيرفة الالكترونية؛
- ضرورة إشراك المبادرات الخاصة في هذا المشروع لاسيما البنوك الخاصة؛

- الاستفادة من الطاقات البشرية الجزائرية الموجودة في الداخل أو الخارج؛
- تحديث البرامج في الجامعات والمعاهد وإدراج مقاييس وبحوث تتعلق بالمشروع.
- محاولة إقحام الانترنت والانترانت في مختلف أعمال المؤسسات المالية حتى تصبح الاستعانة بهذه الخدمة من الأمور المعتادة؛
- ضرورة نشر الوعي المعلوماتي في الأوساط الجزائرية بأهمية ومزايا الصيرفة الالكترونية؛
- الاستفادة من الخدمات الأجنبية والتكنولوجيا المتطورة وبالتالي إعطاء نفس جديد للصيرفة الجزائرية وخاصة ونحن في مرحلة دق أبواب المنظمة العالمية للتجارة.
- إعطاء أهمية وأولوية للأطر التشريعية، المنظمة للتعاملات الإلكترونية في مجال الصيرفة وحماية العملاء.

المراجع

.MPTT (2020). *تطور قطاع البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية في الجزائر: 1999-2018*. تم الاسترداد من وزارة البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية: https://www.mptic.dz/ar/content/evolutionsecteurar

.www.meemapps (2020). *الخدمات المصرفية الرقمية*. تم الاسترداد من https://www.meemapps.com/term/digital-banking/.

إبراهيم مخيمر. (15 نوفمبر, 2020). *ماهو الإقتصاد الرقمي*. تم الاسترداد من سطور: https://sotor.com/

أحمد سفر. (2006). *العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية*. لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.

أحمد ضيف، و عامر بوعكاز. (2019). نحو بناء إقتصاد رقمي من خلال تفعيل الصيرفة الإلكترونية بالجزائر- تحليل إحصائي للواقع و الآفاق مع الإشارة لبعض التجارب الدولية الرائدة -. *مجلة الإستراتيجية و التنمية، 9*(2). تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/81743

حنان سلاوتي. (2014). الصيرفة الإلكترونية كمدخل لبناء الإقتصاد الرقمي في الجزائر. *مجلة الإبداع، 4*(4). تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/19047

عاشوري مرزيق، و صورية معموري. (12-11 مارس, 2008). عصرنة القطاع المالية و واقع الخدمات البنكية الإلكترونية بالجزائر. ورقلة، الجزائر: جامعة ورقلة. تم الاسترداد من https://manifest.univ-ouargla.dz/

عبد الرزاق براهيمي، عبد المالك هبال، و منصف شرفي. (2020). أهمية إستخدام وسائط الصيرفة الإلكترونية في تطوير الخدمات المصرفية: دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و البنك الوطني الجزائري بولاية سطيف. *مجلة دراسات إقتصادية، 7*(1). تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/117480

عبد الغاني ربوح، و نور الدين غردة. (12-11 مارس, 2008). تطبيق أنظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع و الآفاق. ورقلة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح. تم الاسترداد من https://manifest.univ-ouargla.dz/

عدنان مصطفى البار، و خالد علي المرحبي. (02 جانفي, 2019). *الإقتصاد الرقمي*. تم الاسترداد من منتدى أسبار الدولي: https://www.awforum.org/

عمار لشموت. (10 نوفمبر, 2019). *الإقتصاد الرقمي في الجزائر "الفرصة الضائعة"* . تم الاسترداد من الجزائر :ULTRA https://ultraalgeria.ultrasawt.com/

مجذوب بحوصي، و سفيان بن عبد العزيز. (2013). واقع و آفاق البنوك الإلكترونية (مع إشارة إلى مستقبلها في الجزائر). *مجلة الدراسات الإقتصادية و المالية، 6*(2). تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/61646